برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٨ - ٢٠٠٠/٢/١٠

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٧ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2000/7-B/3
7 January 2000
ORIGINAL: ENGLISH

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش
إندونيسيا ٦١٩٥

المساعدات الغذائية لفقراء المناطق الحضرية المتضررين من الأزمة الاقتصادية

عدد المستفيدين:	**٢,٤ مليون مستفيد**
مدة المشروع:	١٨ شهرا (٢٠٠٠/٤/١ - ٢٠٠١/٩/٣٠)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج:**	٦٢ ٠٧١ ٤٢٦ دولارا
مجموع تكاليف الأغذية التي يتحملها **البرنامج:**	٤٤ ٣٤٠ ٠٠٠ دولار

الموجز

أغلق **برنامج الأغذية العالمي** برنامجه العادي في إندونيسيا عام ١٩٩٦ إثر التقدم الاقتصادي الكبير المحرز على طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب وخفض نسب الفقر المطلق إلى درجات دنيا. على أنه استجابة لموجة الجفاف الحادة والأزمة الاقتصادية فقد بدأ تنفيذ عملية للطوارئ في أغسطس/آب عام ١٩٩٨.

وتحسنت الإمدادات المتاحة من الأغذية بالنسبة لسكان الريف في معظم أنحاء البلاد نتيجة المعدلات الطيبة نسبيا لهطول الأمطار في الموسم الزراعي الأخير. وتستورد البلاد، التي يصل عدد سكانها إلى ٢١٠ ملايين نسمة، نحو ٦ ملايين طن من الحبوب حاليا على شكل واردات تجارية ومعونات غذائية.

وتشير التقارير إلى حدوث بعض التحسن في الوضع الاقتصادي إلا أن آثار ذلك على فقراء المناطق الحضرية لم تظهر بعد ومن المتوقع أن يتطلب ذلك عدة سنوات. وما يزال الأثر الاجتماعي للأزمة على فقراء الحضر يبعث على القلق العميق. وتشير المسوح الأخيرة إلى أن ٤٩ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، وأنهم يستهلكون أقل من ٧٥ في المائة من الحد الأدنى المستصوب للسعرات الحرارية. وتتسم مشكلات الهزال والسقم وفقر الدم بالحدة في صفوف الضعفاء، وهو ما يرجع أساسا إلى قلة استهلاك الأغذية. وتعتبر فئتا الحوامل وصغار الأطفال معرضة لخطر ماحق. وثمة قلق شديد من انخفاض التطور الذهني في المستقبل، مع ما يعنيه ذلك من خطر ضياع جيل بأكمله. وتؤدي النزاعات الاجتماعية, والإثنية، والسياسية إلى وقوع عدد ضخم من الوفيات، ونزوح الآلاف من السكان في العديد من المقاطعات. وبالنظر إلى الافتقار إلى سياسة للأمن الغذائي وشبكة أمان اجتماعية فعالة، فإن الفقراء والضعفاء سيظلون دون حماية.

وستوفر عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش المساعدات الغذائية لما مجموعه ٢,٤ مليون نسمة، وجلهم من النساء والأطفال. وستسهم مساعدات **البرنامج** في تلبية الاحتياجات الغذائية العاجلة بما يكفل التصدي للجوع الموروث وإقامة آليات وقاية طويلة الأجل للشرائح السكانية الضعيفة. وبالنظر إلى ما تعانيه الحكومة الإندونيسية من قيود تشغيلية وضعف في القدرات فإن المنظمات غير الحكومية ستضطلع بدور رئيسي في تنفيذ المشروع. وستتولى منظمات مختارة غير حكومية مسؤولية تحديد المستفيدين، كما ستتمتع بالسيطرة الكاملة على موارد المشروع، وتوزيعها، ورفع التقارير بشأنها. وسيقوم **البرنامج** بدور أساسي في مساندة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشروع ورصده.

وتجيء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش كثمرة لمشاورات واسعة بين الحكومة، والجهات الرئيسية المانحة للمعونة الغذائية، و**البرنامج**. وقد أشارت الجهات المانحة إلى مساندتها **للبرنامج** فيما يتعلق بالأنشطة المزمعة في إندونيسيا حسب ما هي مقترحة في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وقد أبدت كلتا الحكومتين السابقة والحالية استعدادهما لتسديد حصتهما من تكاليف المشروع والوفاء بما عليهما من التزامات أخرى، واتخذتا الترتيبات الإدارية الضرورية لهذا الغرض.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي** بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم آسيا وأوروبا الشرقية (OAE):	J. Cheng-Hopkins	رقم الهاتف: 066513-2209
كبير منسقي إندونيسيا (OAE):	T. Lecato	رقم الهاتف: 066513-2399

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

السياق والأساس المنطقي

١- تعرضت إندونيسيا لضغوط اقتصادية، واجتماعية، وسياسية لم يسبق لها مثيل في أعقاب موجة الجفاف الهائلة التي ضربت البلاد قبل عامين ونتيجة الأزمة الاقتصادية المستمرة. وأدت ظاهرة النينو الشديدة في أوائل عام ١٩٩٧ إلى جفاف خطير في العديد من أنحاء البلاد. وفي الوقت ذاته وقعت إندونيسيا فريسة لأزمة اقتصادية إقليمية أدت إلى تضاعف أسعار الأغذية، ونشوب القلاقل السياسية، وفي نهاية المطاف إلى انخفاض الأجور والدخول الحقيقية، وتسريحات جماعية، وزيادة معدلات البطالة. ودفع الملايين من الناس إلى حافة المجاعة وإلى ما دون خط الفقر.

٢- وكان **برنامج الأغذية العالمي** قد أقفل برنامجه العادي في إندونيسيا عام ١٩٩٦ بفضل التحسن الكبير في وضع الأمن الاقتصادي والغذائي خلال التسعينات. على أنه استجابة لطلب الحكومة الإندونيسية ونتائج بعثة مشتركة **لمنظمة الأغذية والزراعة** و**البرنامج** التي أكدت رداءة المحاصيل وتزعزع وضع الأمن الغذائي فقد تمت الموافقة على عملية طوارئ (عملية الطوارئ ٦٠٠٦) في أبريل/نيسان عام ١٩٩٨. ووفرت العملية ٣٠٠ ٢٣١ طن من الأرز و٠٠٠ ١٧ طن من الأغذية المخلوطة بتكلفة قدرها ١١١,٦٠ مليون دولار لمساعدة ٦,٢ مليون نسمة. ودعما للعملية فقد أعيد فتح مكتب **البرنامج** في مايو/أيار عام ١٩٩٨ وبدأت أول عملية لتوزيع الأغذية في إطار عملية الطوارئ في أغسطس/آب عام ١٩٩٨.

٣- وقد وضعت المعدلات الطيبة نسبيا لهطول الأمطار عام ١٩٩٨ حدا لموجة الجفاف، مما أدى إلى تحسن الوضع الغذائي لسكان الأرياف، ولاسيما ملاك الأراضي. أما في القطاعات الحضرية، وفي جزيرة جاوه على وجه الخصوص، فقد أسفرت الأزمة الاقتصادية عن تفاقم ظاهرة الحرمان من الأمن الغذائي. وقد أعاد **البرنامج** توجيه عملية الطوارئ من القطاع الريفي إلى القطاع الحضري بناء على توصيات عدة بعثات. وزيدت التزامات **البرنامج** بمقدار ٣٣٤ ٦٩ طنا من الأرز بتكلفة تبلغ ٣٢,٢٠ مليون دولار لتغطية احتياجات الفقراء في المناطق الحضرية.

٤- وطبقا لما يقوله **البنك الدولي** فقد شهد الاقتصاد اتجاها تصاعديا في الأشهر الأخيرة وشارفت الأزمة الإندونيسية على نهايتها على ما يبدو. وتحسنت مؤشرات الاقتصاد الكلي، أي الناتج المحلي الإجمالي، وأسعار الأغذية، وأسعار الصرف، ومعدلات الفائدة، بصورة مشجعة. وبلغ احتياطي البلاد من العملات الأجنبية ١٦ مليار دولار، وهو ما يرجع في المقام الأول إلى الارتفاع الكبير في أسعار المنتجات النفطية على المستوى العالمي (نهاية سبتمبر/أيلول ١٩٩٩). واستقر سعر الصرف عند ٧٠٠٠ روبية مقابل الدولار الواحد بعد أن كان ٠٠٠ ١٥ روبية قبل عام مضى. ورغم أن الاستقرار يبدي تقدما مشجعا إلا أن الانتعاش الاقتصادي ما يزال هدفا بعيد المنال. وستعتمد عودة ثقة المستثمرين، وهي المحرك الحقيقي للنمو، على السياسات الاقتصادية للحكومة المنتخبة حديثا وعلى الاستقرار الاقتصادي – الاجتماعي. وما تزال مشكلة المقادير الضخمة من الديون الخارجية قصيرة الأجل المستحقة للقطاع الخاص، والتي تكلف خدمتها نسبة ٢٥ في المائة من مجموع الميزانية الوطنية، قائمة. ويبلغ متوسط حصة الفرد السنوية من الناتج المحلي الإجمالي حاليا ٦٨٠ دولارا بالمقارنة مع أكثر من ١٠٠٠ دولار قبل الأزمة، ومن غير المنتظر أن يعود الاقتصاد إلى مستوى عام ١٩٩٦ قبل عام ٢٠٠٥ في أفضل الأحوال حتى في ظل أشد التوقعات تفاؤلا. وبحسب مؤشر التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ فإن إندونيسيا تحتل المرتبة ١٠٥ من أصل ١٧٤ بلدا، وهو ما يمثل انخفاضا بمقدار تسع مراتب بالمقارنة مع مرتبتها في العام السابق قبل الأزمة حينما كانت هذه المرتبة ٨٧. بل إن هذه المرتبة ستكون أسوأ

عـــام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى ذلك فإن إندونيسيا تتدرج حسب تصنيف **منظمة الأغذية والزراعة** في عداد بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض.

تحليل الوضع

٥- ما يزال الأثر الاجتماعي للأزمة يبعث على القلق العميق؛ وتشير الدلائل الإحصائية الأخيرة على أن هذا الأثـــر أكثر تعقيدا وتنوعا مما كان يظن قبلا. ومع تلاشي أثر الجفاف، فإن الأزمة أخذت تلحق الأذى أكثر فأكثر بسكان جاوه والمناطق الحضرية. ويعاني الفقراء وشبه الفقراء في المناطق الحضرية معاناة بالغة للمرة الأولى منذ سنوات عديـــدة. وبالنسبة للشرائح السكانية التي لا تربطها الكثير من الصلات بالاقتصاد الرسمي، أو القاطنة فـــي الجـــزر النائيـــة، أو العاملة في إنتاج السلع التصديرية فإنها عانت بدرجة أقل من الظروف العسيرة، وهو ما ينطبق أيضا على الملايين من فقراء الحضر الذين بدأوا بممارسة أنشطة في القطاع غير الرسمي.

٦- ووفقا لعمليات المسح التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء بتمويل من **برنامج الأمم المتحـــدة الإنمـــائي** فـــي يونيو/حزيران عام ١٩٩٩ فإن عدد الإندونيسيين الذين يقل دخلهم عن حد الفقر قد زاد بمقدار ٢٧ مليون نسمة وذلـــك من ٢٢,٥ مليون نسمة في فبراير/شباط عام ١٩٩٦ إلى ٤٩,٥ مليون نسمة بعد الأزمة. وتقل المتحصلات اليومية مـــن السعرات الحرارية لهؤلاء عن ٦٠٠ ١ سعرة، علما بأن المستوى الأدنى اليومي المســـتصوب هـــو ١٠٠ ٢ ســـعرة. وتشير التقارير إلى أن معدلات الفقر قد زادت بنسبة ١٤٤ في المائة في المناطق الحضرية بالمقارنة مـــع ١٠٨ فـــي المائة في المناطق الريفية وأن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في جاوه قد ارتفعت من ٢٣ في المائة عـــام ١٩٩٦ إلى نحو ٤٠ في المائة في أوائل عام ١٩٩٩. وتعتبر آثار انعدام الأمن الغذائي أشد فـــي المـــدن منـــها فـــي الأرياف. فأولا فإن على فقراء الحضر شراء أغذيتهم. وثانيا، فإن أكثر القطاعات تضررا، مثل البناء والتصنيع التي لم تشهد بعد أي علامة من علامات الانتعاش. وثالثا، فإن الفقراء الحضريين لا يتمتعون بالكثير من القدرات للوصول إلى موارد بديلة للأغذية، كما لا تتوافر لديهم المبالغ النقدية نتيجة فقدهم لوظائفهم.

٧- وما تزال الأزمة تحدث مشكلات صحية وتغذوية خطيرة. وهناك قلق عميق بشأن انخفـــاض التطـــور الذهنـــي مستقبلا بسبب عدم كفاية التغذية خلال السنوات الأولى من العمر. ويخشى **صندوق الأمم المتحدة للطفولـــة (منظمـــة اليونيسيف)** من أن تدخل إندونيسيا القرن الحادي والعشرين بـــ "جيل ضائع". وتشير المنظمة الدولية غير الحكوميـــة "هيلين كيلر" إلى أن عدد حالات الإصابة بسوء التغذية قد ارتفع بشدة، وأن هذا المرض يقتل الآن ٤٥٠ طفلا دون سن المدرسة كل يوم، أي نحو ٠٠٠ ١٧٠ طفل سنويا. ونشرت المنظمة المذكورة (أغسطس/آب ١٩٩٩) نتـــائج عمليـــات للمسح تقارن بين البيانات الصحية الأساسية التي جمعت قبل الأزمة وبعدها، وهو ما أبرز التفشي الملمـــوس لنقـــص المغذيات الدقيقة والهزال. ويبرز تأثير الأزمة على القدرة على الحصول على الأغذية بأقسى أشـــكاله فـــي المنـــاطق الحضرية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهزال. وطبقا للتقارير فإن أكثر من ٥٠ في المائة من صغار الأطفال فـــي جاكرتا يعانون من نقص الوزن. وزادت نسبة الإصابة بفقر الدم في صفوف الأطفال في جاكرتا من ٤١ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٨٥ في المائة بعد الأزمة. وثمة اتجاهات مماثلة كما تقول التقارير في صفوف النســـاء. كمـــا أن **منظمـــة اليونيسيف** ومنظمة هيلين كيلر الدولية على السواء تشيران إلى أن الأزمة الاقتصادية تتسبب في تدهور خطـــير فـــي الخدمات الصحية في البلاد.

٨- وتعزى الزيادة في معدلات الهزال والسقم عموما إلى رداءة الوجبات الغذائية من حيث النوعية والكمية، ونقـــص المغذيات الدقيقة فيها. ويعتبر الارتفاع الشديد في الأسعار وهبوط القدرة الشرائية للسكان السببين الرئيسيين لمثل هـــذه

التغيرات. وبين يوليو/تموز عام ١٩٩٧ وأكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٩ فإن أسعار الأرز والسلع الأساسية الأخرى زادت بنسب تصل إلى ٢٠٨ في المائة (في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٩ كان سعر الأرز في جاكرتا ٢ ٥٠٠ روبية للكيلوغرام الواحد بالمقارنة مع ١ ٢٠٠ روبية في يناير/كانون الثاني عام ١٩٩٧). وبالتالي فقد شهد استهلاك السلع الغذائية الأساسية والأطعمة الغنية بالبروتين (مثل البيض واللحم) وكذلك المغذيات الدقيقة كالحديد، وفيتامين ألف والزنك انخفاضا كبيرا، ولاسيما في المناطق الحضرية حيث تعاني الأسر المعدمة أشد المعاناة.

٩- وطبقا **لمنظمة الأغذية والزراعة** يبلغ إنتاج الأرز لعام ١٩٩٩، ٤٩,٥ مليون طن وأن حجم متطلبات استيراد الأرز للسنة التسويقية ١٩٩٩/٢٠٠٠ يقدر بنحو ثلاثة ملايين طن. وبالإضافة إلى الأرز فإن إندونيسيا تستورد أيضا نحو ٣,٣ مليون طن من القمح. ومن المنتظر أن يكون مستوى استخدام القمح أقل مما كان عليه في السنوات السابقة نتيجة الأزمة المالية وانخفاض الطلب على المنتجات القمحية المكلفة.

١٠- تدل تقديرات **البرنامج** المتصلة بالأوضاع المعيشية للفقراء إلى استمرار انخفاض الاستهلاك الغذائي مما يؤدي إلى تدهور الحالة التغذوية. ويعتبر الوضع مزعزعا في صفوف فقراء المناطق الحضرية، وليس هناك من كبير تحسن في قطاعات العمالة وأسعار الأغذية نتيجة ما تشير إليه التقارير من تحولات في الأوضاع الاقتصادية. وتظل فئتا الأطفال والنساء الأشد تضررا، وفقا لبيانات التقديرات الصحية. وبفعل استمرار البطالة فقد اضطرت الأسر إلى إنفاق مدخراتها، والاقتراض من الآخرين، وبيع الأصول القابلة للتداول للحصول على كفاف يومها. وبما أن خط الفقر الحضري قد حدد على أنه دخل شهري قدره ٠٠٠ ١٢٥ روبية لعائلة متوسطة مؤلفة من خمسة أفراد، وباعتبار أن التكلفة الشهرية للأرز وحده تزيد على ٠٠٠ ١٣٠ روبية لكل أسرة، فإن المرتب بأكمله لا يكفي لتغطية تكاليف المواد الغذائية الأساسية. وقد توقفت الكثير من الأسر عن إرسال أطفالها إلى المدارس وأجبرتهم على البحث عن أي نوع من أنواع العمالة. وتبين من مسح أجري في صفوف متلقي الأرز بأسعار مدعومة في إطار عملية سوق الرعاية الاجتماعية المعانة من **البرنامج** أن قسما كبيرا من المدخرات يستخدم لشراء المزيد من الأغذية، ثم تلي ذلك تغطية نفقات تعليم الأطفال.

١١- وقد أسهمت الأنشطة الحكومية الجارية على المستوى القطري في ظل برنامج شبكة الأمان الاجتماعية إسهاما كبيرا في توفير الأرز بأسعار منخفضة، وفرص العمالة، والمنح الدراسية لأطفال الأسر الفقيرة. على أن التغطية ليست كافية، كما أن أثر هذا البرنامج على الشرائح الأشد معاناة مشكوك فيه نتيجة سوء توجيه المعونات وتحويلها/تسربها. وتظل تدابير شبكة الأمان في إطار البرنامج الحكومي محدودة طالما استمر الافتقار إلى سياسة للأمن الغذائي وخطة طويلة الأجل لمساعدة الفقراء والمحتاجين.

١٢- وما تزال الصراعات الاجتماعية، والإثنية، والسياسية في مقاطعات مثل آشيه، ومالوكو، وغرب كاليمانتان ومناطق أخرى تخلف أعدادا كبيرة من القتلى وآلاف النازحين. ويعتمد الكثير من هؤلاء النازحين في معيشتهم على المعونات الخارجية والمساعدات الإنسانية من المؤسسات الطوعية. وقدر عدد النازحين في إندونيسيا بنحو ٠٠٠ ٥٧٠ نسمة في ديسمبر/كانون الأول عام ١٩٩٩. وسيظل الكثيرون بحاجة إلى المساعدات الإنسانية خلال السنوات القليلة القادمة كما سيقتضي الأمر تقديم مساعدات غذائية طارئة.

١٣- وتشير تقديرات الوضع التي أعدها **البرنامج**، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة إلى استمرار مظاهر الاضطرابات وتقلقل الحالة الأمنية مما أدى إلى زيادة أعداد النازحين، ولاسيما في آشيه ومالوكو.

١٤- وتوفر عملية الطوارئ الجارية المساعدات الغذائية لنحو ٥,١ مليون نسمة في الأحياء الفقيرة الحضرية في جاوه والمناطق الريفية في أنحاء أخرى:

٥٠٠ ٠٠٠ أسرة (٢,٥ مليون نسمة) عبر أنشطة برنامج عملية سوق الرعاية الاجتماعية **للبرنامج**؛

٢٣٧ ٠٠٠ أسرة (١,٢ مليون نسمة) من خلال مساعدة المدارس الابتدائية؛

٢٦٠ ٠٠٠ أسرة (١,٣ مليون نسمة) عبر الأنشطة الريفية والحضرية للغذاء مقابل العمل؛

١٠٠ ٠٠٠ نازح في تيمور الغربية والمناطق الأخرى.

١٥- وفي إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه فإن مساعدات **البرنامج** الغذائية المباشرة ستشهد المزيد من التخفيض وستوجه نحو الشرائح السكانية الضعيفة، وإلى الأنشطة التي تساند عمليات الإحياء وتسعى للتوصل إلى حلول طويلة الأجل. وسيشمل ذلك تقديم المساعدة إلى: (١) ٣٥٠ ٠٠٠ نازح في المتوسط على شكل حصص غذائية مجانية؛ (٢) ٣٥٠ ٠٠٠ أسرة معدمة غير مسجلة (١ ٧٥٠ ٠٠٠ نسمة) تقطن في الأحياء الحضرية الفقيرة في جزيرة جاوه في إطار العمليات السوقية الخاصة في جابوتابيك (جاكرتا والمناطق المجاورة) وسورابايا وسيمارانغ؛ (٣) ٣٠٠ ٠٠٠ من الأطفال المصابين بسوء التغذية بين ٦ أشهر و٢٤ شهرا من العمر والذين يعتبرون من المعرضين لأقصى درجات الخطر، وذلك على شكل أغذية مخلوطة منتجة محليا بما يكمل جهود **منظمة اليونيسيف**؛ (٤) الحكومة في صياغة سياسة واستراتيجية الأمن الغذائي.

سياسات وبرامج الإنعاش الحكومية

١٦- وبغية التخفيف من آثار الأزمة الاقتصادية فقد قامت الحكومة بعدد من الأنشطة قصيرة الأجل التي ترمي إلى إدخال إصلاحات في السياسات والمؤسسات، وبتكلفة عالية للغاية. وتحظى هذه الجهود بدعم **البنك الدولي**، ومصرف التنمية الآسيوي، وصندوق النقد الدولي. وتشمل الأنشطة الجاري تنفيذها ما يلي:

تثبيت سعر الصرف والأسعار، وحفز الطلب المحلي، عبر توليفة من السياسات المالية والنقدية؛

إعادة هيكلة المصارف والشركات لحل مشكلة الديون المعدومة، واستعادة الخدمات المصرفية الفعالة، وإرساء الجدارة الائتمانية للشركات من جديد، وإعادة تنشيط الأصول الإنتاجية؛

بناء المؤسسات والإصلاح الرامي إلى النهوض بالتسيير، وزيادة الشفافية والكفاءة؛

حماية الفقراء وصون الأصول البشرية.

١٧- وباستخدام قرض **البنك الدولي** لبرنامج شبكة الأمان الاجتماعية البالغ ٦٠٠ مليون دولار فإن الحكومة تقوم بتنفيذ أنشطة برنامجية مختلفة حتى مارس/آذار عام ٢٠٠٠. وبما أن **البرنامج** يهدف إلى حماية المتضررين من آثار الأزمة، فإنه يركز على أربعة أنشطة هي التالية:

١٨- **تعزيز الأمن الغذائي.** يتمثل الهدف الرئيسي في ضمان إمدادات السلع الأساسية عبر توفير إعانات سعرية مباشرة للشرائح السكانية الأشد حرمانا من الغذاء. وكجزء من هذه المبادرة تنفذ الحكومة عملية السوق الخاصة لصالح ١١,٢ مليون أسرة فقيرة ريفية وحضرية. وفي ظل هذا البرنامج يباع ٢٠ كيلو غراما من الأرز شهريا بأسعار معانة للغاية (١٠٠٠ روبية للكيلو غرام الواحد) إلى كل أسرة مستحقة. على أن هذه العملية تستبعد نحو مليون أسرة أو أكثر، ولاسيما في منطقة جاكرتا الكبرى والمدن الضخمة الأخرى، نتيجة ما تواجهه الحكومة من قيود تشغيلية في تغطيتها. وهذه هي المجموعة السكانية التي تسعى عملية سوق الرعاية الاجتماعية – **البرنامج** إلى مساعدتها وذلك بالتعاون مع ١٤ منظمة غير حكومية.

١٩- **خلق العمالة الإنتاجية.** إن الوجهة الرئيسية هي خلق الفرص في الأنشطة الإنتاجية عبر الأشغال كثيفة العمالة. وسيوفر ذلك القدرة الشرائية لابتياع السلع الأساسية وتعزيز الطاقات المجتمعية. وستخلق العملية ٥٨,٢ مليون يوم عمل أو عمالة يومية متوسطة لنحو نصف مليون نسمة.

٢٠- **المحافظة على القدرة على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الهامة، ولاسيما التعليم والصحة.** إن الهدف هو دعم الخدمات الصحية والتعليمية، بحيث يتمكن الناس من الوصول إليها. وتوفر المنح الدراسية إلى نحو ٤,٣ مليون طالب في أنواع مختلفة من المدارس في جميع أرجاء البلاد.

٢١- **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.** إن الهدف هو توفير المساعدة لخلق وتنمية أنشطة اقتصادية صغيرة ومتوسطة، ولتحسين مشاركة المؤسسات التعاونية بغية تعزيز مشاركة السكان الاقتصادية.

٢٢- ومن المقرر أن تنتهي الأنشطة الجارية لشبكة الأمان في مارس/آذار عام ٢٠٠٠. وستتخذ الحكومة المشكلة حديثا قرارا بشأن مواصلة البرنامج في المستقبل.

الأساس المنطقي

٢٣- من المزمع أن تقدم مساعدات **البرنامج** في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش لمدة ١٨ شهرا اعتبارا من أبريل/نيسان عام ٢٠٠٠. ومن المنتظر أن تضطلع هذه المساعدات بدور أساسي في التغلب على جوانب النقص الملحة في الاستهلاك الغذائي، وأن تنهض بالوضع التغذوي والمستوى المعيشي لأشد الناس تضررا، وأن تحمي القدرة الإنتاجية للفقراء الجوعى. وستسهم المساعدات في تفادي تآكل الأصول ووقوع المزيد من التدهور في الحالة التغذوية.

٢٤- وفي الوقت الذي ستكفل فيه مساعدات **البرنامج** في ظل عملية سوق الرعاية الاجتماعية التغلب على النقص الملح في الاستهلاك الغذائي في صفوف الشرائح السكانية الأشد تضررا، فإن هذه المساعدات سترمي إلى تطوير نموذج للحكومة لدعم استمرار برنامج موجه لشبكة الأمان بالتعاون مع هيئات المجتمع المدني، بما يكفل تحسين التوجيه وتعزيز المساءلة في العمليات المقبلة.

٢٥- وسيكفل استحداث سياسة للأمن الغذائي توفير الإرشاد للحكومة في جهود متابعة حماية الفقراء بعد وقف أنشطة **البرنامج**.

٢٦- وسيوفر توزيع الأغذية المخلوطة المنتجة محليا والمغذيات الدقيقة، بالترافق مع التوعية الغذائية، مواد غذائية مكملة إضافية، ويساعد الأمهات على أن يتفهمن بصورة أفضل المتطلبات التغذوية والآثار الغذائية. وستؤدي أنشطة التنمية المجتمعية المنفذة باستخدام الأموال المتولدة عن عملية سوق الرعاية الاجتماعية المعانة من **البرنامج** إلى تعزيز فرص توليد الدخل ومساندة زيادة الدخول. ومن المنتظر أن تكفل المساعدة التي يقدمها **البرنامج** لعمليات الإنتاج المحلي للأغذية المخلوطة توافر هذه الأغذية بأسعار تنافسية للغاية بحيث تكون في متناول الشرائح الأشد فقرا.

٢٧- ستتصدى هذه الجهود المختلفة معا لمشكلة سوء التغذية الحاد وستساعد على النهوض بالأمن الغذائي الشامل في صفوف المستفيدين المقصودين.

استراتيجية الإنعاش

احتياجات المستفيدين

٢٨- يشكل فقد العمالة واستمرار الافتقار إلى مصادر دخل بديلة المشكلتين الرئيستين لفقراء الحضر المتضررين من الأزمة الاقتصادية. وما تزال أسعار الأغذية مرتفعة، كما أنه ليس بمقدور غالبية الفقراء تناول وجبات غذائية متنوعة. ويظل الشاغل الرئيسي هو ضمان الحصول على مبالغ نقدية لشراء الأرز، ومن ثم فإن النتيجة هي تفشي الأمراض المتصلة بالتغذية بسبب خفض الاستهلاك والإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية مثلا. ولذلك فإن غالبية الفقراء ترغب في الحصول على أرز أرخص وعلى فرص عمالة لتلبية الاحتياجات الأساسية.

دور المعونة الغذائية

٢٩- ترمي مساعدات **البرنامج** إلى تلبية الحاجة الاستهلاكية الماسة، والمساعدة على بناء الاعتماد الذاتي، واستعادة آليات التصدي الإيجابية، والحفاظ على قدرات السكان المتضررين في الأحياء الحضرية الفقيرة. ومن المنتظر أيضا أن تسهم المساعدات في المحافظة على الأصول المجتمعية، وتنويع المهارات، وتعزيز فرص العمل. وبالإضافة إلى ذلك فإن من المتوقع أيضا أن تتصدى المساعدات للمشكلات التغذوية عبر تحسين المعارف المتاحة عن التغذية، وتدعيم الإنتاج المحلي للأغذية المخلوطة وتسويقها. أما مساعدات **البرنامج** في ميدان سياسة الأمن الغذائي فستسهم في تنسيق الموارد الواردة من المجتمع الدولي والحكومة بحيث توجه المساعدات إلى الفقراء. وستكون المساعدات المقدمة إلى النازحين في آمبون، وآشيه، وغرب كاليمانتان، وتيمور الغربية، والمواقع الأخرى ذات طابع إنساني محض فهي تستهدف إنقاذ الأرواح.

نهج الأنشطة

٣٠- ستقتصر مساعدات **البرنامج** الغذائية المقدمة إلى فقراء الحضر على جزيرة جاوه، حيث تقطن نسبة ٦٠ في المائة من سكان البلاد البالغ عددهم ٢١٠ ملايين نسمة؛ ويعتبر هؤلاء الأشد تضررا من الأزمة. ومع ضمان التوجيه الفعال والمساءلة الكاملة فإن مساعدات **البرنامج** ستقدم إلى الفقراء الحضر في الأحياء الفقيرة والمناطق شبه الحضرية في إقليم جابوتابيك، وسورابايا، وسيمارانغ. وستشكل النساء والأطفال نسبة تزيد على ٧٥ في المائة من متلقي مساعدات **البرنامج**.

تقدير المخاطر

٣١- تشمل العوامل الرئيسية التي يمكن أن تعيق تنفيذ المشروع أو تحقيق الأهداف بعيدة المدى في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ما يلي:

من الواجب أن يتم بشكل كامل ضمان وصول المدخلات الحكومية في المواعيد المحددة فيما يتعلق بالنقل البري، والتخزين، والمناولة، والرصد والإشراف، إذ أن أي تأخر في إعتاق المساهمات الحكومية قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ المشروع.

يعتمد المشروع اعتمادا شديدا على القدرات الإدارية للمنظمات غير الحكومية، التي ما يزال نشاطها حديث العهد نسبيا في إندونيسيا.

تتطلب قضايا الأمن الغذائي منحها أولوية في خطط التنمية الحكومية.

احتمال تردد الجهات المانحة في توفير المساعدات الغذائية إلى إندونيسيا مع سير البلاد على طريق الانتعاش.

الغايات والأهداف

٣٢- إن الغاية الشاملة **للبرنامج** هي تفادي تحول حالات النقص الغذائي إلى مجاعات بالنسبة لبعض الشرائح السكانية. وعلى وجه التحديد، فإن مساعدات **البرنامج** ترمي إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

توفير الأغذية **لتلبية الحاجات الاستهلاكية الغذائية الملحة** للمجموعات السكانية الضعيفة الأشد تأثرا بالأزمة الاقتصادية وتجنب ظهور " الجوع الموروث" من جديد في مناطق حضرية مختارة في جابوتابيك، وسورابايا، وسيمارانغ.

توفير **المساعدات الغذائية الإنسانية** للنازحين والمشردين من ضحايا الصراع السياسي والاجتماعي الجاري.

المساعدة على **الحد** من مشكلة سوء التغذية في صفوف الأطفال بين ٦ أشهر و٢٤ شهرا من العمر في جابوتيباك، وسورابايا، وسيمارانغ.

مناصرة الفقراء الجوعى عبر مساعدة الحكومة على صياغة سياسة واستراتيجية للأمن الغذائي.

٣٣- وستساند الأنشطة المقترحة أهداف **البرنامج** في إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ، وستنهض بالمستوى التغذوي والوضع المعيشي للمجموعات الضعيفة في مراحل حرجة من أعمارها، وستمكن الفقراء من تطوير إمكانياتهم وتعزيز اعتمادهم على الذات.

خطة التنفيذ

عناصر البرنامج الأساسية

٣٤- ستشمل مساعدات **البرنامج** الأنشطة التالية:

عملية سوق الرعاية الاجتماعية

٣٥- سيباع الأرز إلى مجموعات مختارة من الفقراء الحضر في جزيرة جاوه الذين يعتبرون الأشد تضررا. وسينفذ هذا النشاط في جابتوتيباك، وسورابايا، وسيمارانغ. وسيشمل المستفيدون ٣٥٠ ٠٠٠ أسرة متضررة من الأزمة الاقتصادية تقل دخولها الشهرية عن ١٧٥ ٠٠٠ روبية (٢٥ دولارا بسعر الصرف الجاري)؛ وستستفيد الأسر المحرومة من الأمن الغذائي التي يقل استهلاكها عن ١ ٦٠٠ سعرة حرارية من العملية. وسيحصل كل مستفيد على بطاقة حصص غذائية تسجل فيها معلومات عن وضعه الأسري ودخل الأسرة، وسيعاد النظر في هذه المعلومات دوريا؛ وسيفقد المستفيدون الذين تزيد دخولهم بحيث تتجاوز الرقم القاعدي حقهم في الاستفادة من العملية.

٣٦- ستوفر مساعدات **البرنامج** إلى الأسر التي تلبي أحد المعايير التالية:

أن يكون كاسب الرزق الرئيسي من ضحايا عمليات التسريح الجماعي وما يزال دون عمل بديل؛

أن تعجز الأسرة عن استهلاك وجبتين على الأقل في اليوم؛

أن تعجز الأسرة عن استهلاك الأغذية الغنية بالبروتين مرة واحدة على الأقل في الأسبوع؛

أن تعجز الأسرة عن تسديد رسوم المدارس الابتدائية اللازمة لتعليم أطفالها؛

أن تعجز الأسرة عن تسديد تكاليف المعالجة الطبية الأساسية التي يصفها لها المسؤولون الطبيون؛

أن تكون الأسرة غير مشمولة بأي برنامج حكومي جار من برامج شبكات الأمان.

٣٧- ستمنح الأفضلية للأسر التي تضم أطفالا مصابين بسوء التغذية وللأسر التي تترأسها نساء وحيدات.

٣٨- سيتمكن المستفيدون من شراء الأرز بسعر قدره ١ ٠٠٠ روبية للكيلو غرام الواحد (من خلال إعانة تقدر بنحو ٦٠ في المائة، على أساس السعر السوقي للأرز في أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩٩٩) بمعدل ٥ كيلو غرامات أسبوعيا للأسرة الواحدة، أو بحد أقصى قدره ٢٠ كيلو غراما للأسرة الواحدة شهريا. ويمكن تخصيص نسبة تقرب من خمسة في المائة من الموارد الكلية في إطار هذا النشاط لتوفير الأغذية المجانية أو الغذاء مقابل العمل إلى المعدمين تماما. وسيتولى **البرنامج** إدارة الأموال المتولدة عبر حساب أموال أمانة يستخدم ضمن الإطار الزمني للمشروع لمساندة أنشطة التوعية التغذوية والتنمية المجتمعية الرامية إلى تعزيز التنظيم المجتمعي، وزيادة الدخل، وتدعيم الاعتماد الذاتي على الأمد الطويل، وشراء المزيد من الأرز، وهو ما ستعرض تفاصيله في رسالة التفاهم.

٣٩- سينفذ هذا النشاط على يد المنظمات غير الحكومية التي ستشارك في اختيار المستفيدين عبر المسوح المنزلية؛ وجوانب النقل والإمداد المتصلة بالأغذية؛ وإدارة مبيعات الأرز والأغذية المخلوطة، والمساءلة بشأنها؛ وتنظيم أنشطة التوعية التغذوية والتنمية المجتمعية. وسيوفر **البرنامج** بشكل متواصل التدريب والدعم الإداري لتلك المنظمات تعزيزا لقدراتها.

النازحون

٤٠- في ظل النظام المنسق لمساعدة النازحين تقوم المنظمات غير الحكومية والحكومة بانتظام بتسجيل الأعداد، وتقدم الأغذية والمساعدات الأخرى إلى المجموعات النازحة. وبالنسبة إلى القاطنين في المخيمات والمعتمدين على المساعدات الخارجية في بقائهم فسيقدم لهم الأرز بمعدل ١٢ كيلو غراما للفرد الواحد شهريا، مع استكمال ذلك بمساعدات أخرى مثل الزيت والبقول، أو المبالغ النقدية من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية، على نحو ما هو قائم في العملية الجارية. وسيحتاج النازحون، الذين تتقلب أعدادهم يوميا، إلى المساعدات الغذائية لفترة الانخلاع التي تتراوح بين ٣ أشهر و١٨ شهرا. وستنسق العملية مع وزارة الرعاية الاجتماعية واستئصال الفقر، وستنفذ بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٤١- وسيسلم الأرز الذي يوفره **البرنامج** إلى المنظمات غير الحكومية وإلى أقرب عنبر من عنابر الوكالة الوطنية للنقل والإمداد؛ وستتولى المنظمات غير الحكومية نقل الأرز إلى نقاط التسليم النهائية لتوزيعه على المستفيدين. وستسدد تكاليف عمليات الوكالة المذكورة كجزء من مساهمة الحكومة في المشروع. وسيدفع **البرنامج** تكاليف النقل الداخلي وتوزيع الأرز من المخازن إلى مخيمات النازحين؛ وتقدر هذه التكاليف حاليا بنحو ١٤ دولارا للطن الواحد.

برنامج التغذية: توفير الأغذية المخلوطة وإنتاجها

٤٢- وإلى جانب الأرز فسيتم توزيع الأغذية المخلوطة المدعمة بالمعادن بأسعار رمزية لفترة تصل إلى ستة أشهر وذلك على الأسر ذات الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٢٤ شهرا ممن يعانون من سوء التغذية الحاد والمعتدل (٦٠ – ٨٠ في المائة من الوزن إلى الطول) أو المعتبرين عرضة للخطر. وفي الوقت ذاته ستزود الأمهات بالتوعية التغذوية وستوفر لهن الفرصة للمشاركة في برامج مدرة للدخل من خلال أنشطة التنمية المجتمعية. ووفقا للتقديرات فإن هذا النشاط سيساعد نحو ١٠٠ ٠٠٠ طفل في كل مرحلة، بما يغطي ما مجموعه ٣٠٠ ٠٠٠ طفل خلال مدة المشروع.

٤٣- وسيوفر **البرنامج** المساعدة التقنية لبضع مصانع محلية مختارة لإنشاء القدرات اللازمة لإنتاج الأغذية المخلوطة، بما يعزز الإنتاج المحلي بأسعار تنافسية، ويساعد على تيسير وصول المجموعات ذات الدخل المنخفض إلى الأغذية المخلوطة.

سياسة الأمن الغذائي

٤٤- وبالتعاون والتنسيق مع الجهات المانحة الثنائية، و**البنك الدولي**، والأطراف المهتمة الأخرى مثل **منظمة الأغذية والزراعة**، و**منظمة اليونيسيف**، ومنظمة هيلين كيلر الدولية، فإن **البرنامج** سيساعد الحكومة على وضع سياسة واستراتيجية للأمن الغذائي تحدد ملامح العمليات المقبلة. وسيشكل فريق مهمات من المجموعة متعددة الوزارات العاملة في كنف وزارة الرعاية الاجتماعية واستئصال الفقر المضطلعة بأمر التنسيق، و**الأمم المتحدة**، و**البنك الدولي**، والجهات المانحة الثنائية لتحديد التفاصيل. وسينظر فريق المهمات في ثلاثة أبعاد رئيسية للأمن الغذائي هي: الوصول، والإمداد، والتغذية، مع تركيز خاص على التصدي للمشكلات الراهنة لانعدام الأمن الغذائي وحماية الضعفاء.

المستفيدون، والاحتياجات، وسلة الأغذية

٤٥- سيعود المشروع بالفائدة على نحو ٢,٤ مليون نسمة، بينهم نسبة تزيد على ٧٥ في المائة من النساء والأطفال. وستتشكل الفئة الرئيسية المستفيدة من مساعدات **البرنامج** من الفقراء المدقعين الذين تضرروا من الأزمة ولا يمتلكون أي مصدر منتظم للدخل، أو الذين يقل دخلهم عن ١٧٥ ٠٠٠ روبية (نحو ٢٥ دولارا) شهريا، أو الذين يستهلكون أقل من ١ ٦٠٠ سعرة حرارية يوميا. ويعيش هؤلاء الفقراء منذ سنوات عديدة في الأحياء الفقيرة لجاكرتا، وسورابايا، وسيمارانغ، ولا يتمتعون بأي حق قانوني للسكن في هذه المواقع، ولا تأخذهم السلطات البلدية في الاعتبار، ولا يحق لهم الحصول على المساعدات الحكومية، وليس بمقدورهم أن يسددوا على الفور مبلغ ٢٠ ٠٠٠ روبية المطلوب لمشاركتهم في عملية سوق الرعاية الاجتماعية المعانة من **البرنامج**.

٤٦- ويعتبر الأرز المادة الغذائية الرئيسية في إندونيسيا. ومن الناحية العملية فإنه السلعة الوحيدة التي يمكن توزيعها في ضوء وضع مرافق شبكة النقل والإمداد الحكومية وما تحتفظ به من مخزونات احتياطية.

اختيار الأنشطة

٤٧- جاءت أنشطة **البرنامج** المقترحة ثمرة للمشاورات المشتركة بين الحكومة، والجهات المانحة، **والبرنامج**، **والبنك الدولي** ووكالات **الأمم المتحدة**، والمنظمات غير الحكومية. ويضم المشروع عناصر علاقات شراكة متينة للتصدي للآثار السلبية للأزمة الاقتصادية على مدى فترة وجيزة وبأثر طويل الأجل.

٤٨- وقد انتقيت مناطق تقديم المساعدة، وما تزال تنتقى جغرافيا، وذلك في ضوء البيانات المتصلة بالفقر وعلى أساس عمليات تقدير هشاشة الأوضاع التي تنفذها الحكومة ووحدات تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها التابعة **للبرنامج**.

٤٩- وسيتم اختيار أنشطة التنمية المجتمعية التي ستمول من المبالغ المتولدة (في ظل عملية سوق الرعاية الاجتماعية) على أساس نتائجها/آثارها على الأمن الغذائي الأسري في صفوف الفقراء، ولاسيما النساء.

آلية إجازة الأنشطة

٥٠- ستتولى لجنة عمل مؤلفة من مندوبي **البرنامج**، ووزارة الشؤون الاجتماعية واستئصال الفقر، وبضعة منظمات مختارة غير حكومية استعراض مقترحات المشروعات المقدمة من جانب المنظمات غير الحكومية، وسترفع التوصيات إلى لجنة مشتركة بين **البرنامج** والإدارة الوزارية لإجازة وتمويل أنشطة التنمية المجتمعية. وستشكل لجنة للمعونة الغذائية في كل قرية تضم ٥ إلى ٨ أعضاء تبعا لعدد المستفيدين المعنيين. وستتألف اللجنة من قائد مجتمعي (رسمي أو غير رسمي أو كلاهما) وأعضاء يمثلون المستفيدين على أن تكون نسبة الإناث بينهم ٧٥ في المائة والذكور ٢٥ في المائة. وستضطلع هذه اللجنة بالمسؤولية عن تنفيذ المشروع، ورصد مبيعات الأرز، وتوزيع الأغذية المخلوطة، وستساعد المنظمات غير الحكومية في تحديد أنشطة التنمية المجتمعية. وهذا الترتيب قيد العمل حاليا في ظل عملية الطوارئ الجارية وأثبت فعاليته الشديدة في ضمان المشاركة الواسعة في عمليات تحديد المشروعات وتنفيذها، بما في ذلك مساهمة النساء الكبيرة في إدارة المشروعات. وستتولى المنظمات غير الحكومية مسؤولية تشكيل اللجان ومساندة تشغيلها الفعال. وستجتمع اللجان شهريا للرد على الأسئلة التي يطرحها المستفيدون ولمناقشة نتائج الرصد، وتعزيز التوجيه، والقضايا الأخرى المتصلة بتنفيذ المشروعات.

الترتيبات المؤسسية واختيار الشركاء

٥١- ستشكل وزارة الشؤون الاجتماعية واستئصال الفقر، باعتبارها النقطة المحورية لشبكة الأمان الاجتماعي والتخفيف من وطأة الفقر، حلقة التنسيق الأساسية بين **البرنامج** والحكومة بشأن قضايا السياسات وإدارة المشروع.

٥٢- وستكون الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي مسؤولة عن التنسيق فيما بين الوزارات وضمان مساهمة الحكومة في المشروع. وستوفر وزارة الصحة الإرشاد في مجال السياسات المتصلة بقضايا الصحة والتغذية وستساعد في الإنتاج المحلي للأغذية المخلوطة. وبالنظر إلى ضعف قدرات الحكومة وما تعانيه من قيود تشغيلية، فإن المنظمات غير الحكومية ستضطلع بدور أساسي في تنفيذ المشروع. وسيقوم **البرنامج** والحكومة بصورة مشتركة بانتقاء المنظمات غير الحكومية، وستوكل إلى المنظمات المختارة مسؤولية تحديد المستفيدين، وستتمتع بالسيطرة الكاملة على موارد المشروع، وتوزيعها على المستفيدين، ورفع التقارير إلى **البرنامج**. وسيكون لوحدة إدارة المشروع و**البرنامج** دور بارز في مساندة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ المشروع ورصده. وستتولى الوكالة الوطنية للنقل والإمداد، نيابة عن الحكومة، مسؤولية كل المسائل المتصلة بنقل وإمداد الأغذية، مثل عمليات الاستلام، والتخزين، والمناولة الداخلية.

٥٣- وسيتم انتقاء المنظمات غير الحكومية التي تتعاون مع **البرنامج** حاليا في تنفيذ المشروعات في ظل عملية الطوارئ الجارية والتي أثبتت قدراتها الطيبة في تنفيذ المشروعات للعمل كشركاء في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وعلى غرار العملية الحالية فإن كل المنظمات غير الحكومية ستوقع اتفاقيات موحدة. وستخضع الخطوط التوجيهية التشغيلية المتبعة لمزيد من التنقيح، بما يراعي الخبرة المكتسبة قبل بدء عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

٥٤- أسهم **البرنامج** إسهاما واسعا في تدريب موظفي المنظمات غير الحكومية وتعزيز قدرتها على تنفيذ المشروعات. وبالتالي فقد أمكن الإبقاء على الخسائر التشغيلية عند مستوى منخفض للغاية قدره نحو ٠,٣ في المائة في العملية الجارية لسوق الرعاية الاجتماعية. ولدى بعض هذه المنظمات غير الحكومية موظفون متمرسون في ميدان التنمية المجتمعية ممن كان لهم دور فعال للغاية في ضمان المشاركة المجتمعية، وتوجيه المعونة إلى المستفيدين، والتوزيع السلس للمعونات، والمساءلة عن موارد المشروعات.

٥٥- ووضع **البرنامج** ترتيبا مع منظمة هيلين كيلر الدولية لمساندة المنظمات غير الحكومية في تعزيز درايتها وقدرتها على تنفيذ أنشطة التوعية التغذوية ورصد أثر برنامج الأغذية المخلوطة في صفوف المجموعات المستهدفة.

٥٦- وستضطلع وحدة إدارة المشروع ضمن وزارة الرعاية الاجتماعية واستئصال الفقر بالمسؤولية عن تنسيق تنفيذ المشروع. وستتيح الوزارة المذكورة عددا كافيا من الموظفين لهذه الوحدة لضمان القيام بالتنسيق، والرصد، ورفع التقارير على النحو المناسب.

٥٧- وستستعرض لجنة يرأسها الأمين العام للوزارة التقدم المحرز في تنفيذ المشروع وأثره بصورة فصلية. وستضم اللجنة مندوبين عن **البرنامج**، والوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي، والوكالة الوطنية للنقل والإمداد، ووزارة الصحة، ومجموعة مختارة من المنظمات غير الحكومية.

٥٨- والحكومة ملتزمة بشكل كامل بتغطية كل تكاليف استلام سلع **البرنامج**، والنقل الداخلي، والمناولة حتى عنابر الوكالة الوطنية للنقل والإمداد، إلى جانب تكاليف الموظفين والمساندة الإدارية لتنفيذ المشروع. وتقر الحكومة بأن المنظمات غير الحكومية هي الأفضل لتنفيذ الأنشطة المعانة من **البرنامج**، وقد قدمت التأكيدات بتعاونها التام مع تلك المنظمات. وفي سياق سياسة/استراتيجية الأمن الغذائي فإن الحكومة تزمع استحداث برنامج لشبكة الأمان لمساعدة الشرائح الضعيفة بعد انتهاء مساعدات **البرنامج**.

٥٩- عقدت مشاورات واسعة مع مندوبي الجهات المانحة الرئيسية للمعونة الغذائية في جاكرتا فيما يتصل بمواصلة أنشطة **البرنامج**. وأبدت الجهات المانحة قلقها من تزعزع حالة الأمن الغذائي في المراكز الحضرية واستمرار المشكلات الإنسانية للنازحين، وأكدت التزامها بمتابعة دعم عمليات **البرنامج**.

٦٠- وحافظ **البرنامج** على علاقة عمل وثيقة مع **البنك الدولي**، ومختلف وكالات الأمم المتحدة مثل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، و**منظمة اليونيسيف**، و**منظمة الأغذية والزراعة**، و**منظمة العمل الدولية**، والمنظمات الدولية غير الحكومية. وتتناسب مساعدات **البرنامج** بشكل جيد مع الأولويات الجارية **لمنظمة اليونيسيف** وتكملها فيما يتعلق بقضايا النساء والأطفال، وهو ما ينطبق أيضا على برنامج شبكة الأمان المعان من **البنك الدولي**.

٦١- وفي إطار المساعدات المقدمة فإن مصرف التنمية الآسيوي، **والبنك الدولي**، و**منظمة اليونيسيف** على استعداد لمساندة/تنشيط الإنتاج المحلي للأغذية المخلوطة وشراء السلع محليا، على أن يتولى **البرنامج** دور القيادة في المساعدة على زيادة الطاقات المحلية. ويستورد **البنك الدولي** ومصرف التنمية الآسيوي على حد سواء الأغذية المخلوطة حاليا لمشروعاتهما وذلك بأسعار تزيد بعدة أضعاف عن السعر المحتمل للأغذية المخلوطة المنتجة محليا.

٦٢- وسيواصل **البرنامج** العمل بصورة وثيقة مع **منظمة اليونيسيف** ومنظمة هيلين كيلر الدولية لوضع خطوط توجيهية تشغيلية موحدة بشأن القضايا المتصلة بالتغذية، ورصد مساعدات **البرنامج**، وتحسين توجيه المعونات.

بناء القدرات

٦٣- تزمع الحكومة تطبيق سياسة جديدة للأمن الغذائي تكفل تلبية احتياجات الفقراء في أوقات الأزمات. ومن المنتظر أن تزيد معارف المستفيدين من **البرنامج** فيما يتصل بالتغذية وفرص زيادة الدخول. وستخلق قدرات جديدة إضافية في مجال الإنتاج المحلي للأغذية المخلوطة، وسيخفض سعر الأغذية المذكورة من نحو ٩٠٠ دولار للطن الواحد إلى أقل من ٤٠٠ دولار.

٦٤- ومع أنشطة التدريب الجارية التي يقوم بها **البرنامج**، فإن قدرة المنظمات غير الحكومية على تنفيذ المشروعات ستزداد، كما ستعزز استجابتها لحالات الطوارئ المقبلة. وستتدعم قدرات المجتمعات المحلية على التصدي للأزمات في المستقبل.

ترتيبات النقل والإمداد

٦٥- سيقوم **البرنامج** بتسليم السلع إلى الحكومة في نقاط متفق عليها، على أن تكفل هذه النقاط، وفي ظل القيود الخارجية للنقل والإمداد، نقل المساعدات الغذائية بأقصى درجات الكفاءة إلى المجموعات المستهدفة حال دخولها إلى البلاد. والموانئ المتوقعة لتسليم الحبوب هي جاكرتا وسورابايا. وسيتم توريد الأغذية المخلوطة من المرافق الإنتاجية المنشأة حديثا في كل من جاكرتا، وسورابايا، وسيمارانغ.

٦٦- ستتولى الوكالة الوطنية للنقل والإمداد مسؤولية استلام شحنات الأرز المقدمة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ونقل السلع من ميناء الدخول الأول إلى نقاط التسليم على مستوى الأقسام وما دون الأقسام، حسب متطلبات المشروع. وستقوم الحكومة بتعويض الوكالة عما تتكبده من تكاليف في عمليات استلام الأغذية، ومناولتها، وتخزينها، ونقلها الداخلي.

٦٧- ستخلط شحنات الأرز التي يقدمها **البرنامج**، وبما يتماشى مع المعيار الأدنى الوطني (٢٥ في المائة من الأرز الأبيض المكسور طويل الحبة)، مع المخزونات الوطنية ثم تتيح الوكالة الوطنية للنقل والإمداد المقادير ذاتها من حيث النوعية والكمية في عنابر الأقسام الأكثر قربا من مواقع التوزيع. وعند تقديم الأرز بنوعية تختلف عن المعيار الوطني ثم خلطه بالمخزونات الوطنية فسيتم الاتفاق بين **البرنامج** والحكومة على نسبة تبادل مقبولة تستند إلى مبدأ "لا خسارة ولا ربح".

الرصد والتقييم

٦٨- سيخضع المشروع للرصد والإشراف من جانب وحدة إدارة المشروع ضمن وزارة الرعاية الاجتماعية واستئصال الفقر ومن قبل **البرنامج**. وقد أنشأ **البرنامج** نظاما كفوءا لرصد المشروع يكفل رفع التقارير الأسبوعية المتسمة بحسن التوقيت عن المدخلات/المخرجات والمؤشرات الرئيسية الأخرى وعن الأثر الشامل للعملية على المستفيدين. وسيكون **للبرنامج** العديد من رصاد الأغذية والمستشارين البرنامجيين الدوليين الذين سيزورون بانتظام مراكز التوزيع ويتفحصون العمليات ويقدمون المشورة/المساندة للمنظمات غير الحكومية فيما يتصل بتنفيذ المشروع.

ورغم الاعتقاد الأولي بأن المنظمات غير الحكومية في إندونيسيا حديثة العهد نسبيا وتفتقر إلى الخبرة، فإن تجربة العملية الجارية قد أثبتت أنها تتمتع بإمكانيات كبيرة في تنفيذ أنشطة المساعدات الإنسانية وفي المساهمة في إرساء الأمن الغذائي.

٦٩- وسيتم تقدير أثر مساعدات **البرنامج** فيما يتعلق بالأنشطة المختلفة بالتعاون مع منظمة هيلين كيلر الدولية والخبراء الاستشاريين المستقلين.

٧٠- ستشكل معلومات هشاشة الأوضاع، مثل البيانات المتصلة بالفقر على مستوى القرى، والمتاحة ضمن المكتب المركزي للإحصاء و**البرنامج**، الأساس لتوجيه المعونات. وبمساعدة منظمة هيلين كيلر الدولية سترصد بانتظام مختلف المؤشرات الأساسية مثل العمالة، ووزن الجسم، وحالة المغذيات الدقيقة، والسقم، وذلك لتحديث البيانات الحالية بغية النهوض بالتوجيه.

٧١- وسيقوم موظفو **البرنامج** بزيارات منتظمة إلى مراكز التوزيع والتحقق من مختلف البيانات مثل الأنشطة الإنتاجية، والبيانات المفصلة بحسب الجنس، والدخل، وأسعار الأغذية، وأنماط الاستهلاك. كما أنهم سيتحققون من العدد الفعلي للمستفيدين، ومن مدى الدقة في التقارير، ما إلى ذلك، وسيوفرون التوجيه للمنظمات غير الحكومية/المجتمعات المحلية في تنفيذ المشروع. وقد وضعت قوائم تدقيق ونماذج تقارير مختلفة لجمع وتحليل مثل تلك البيانات وذلك بغرض تقديم التقارير بانتظام.

٧٢- ستعد التقارير المنتظمة التي توفر المعلومات عن الأغذية المستخدمة، وعدد المستفيدين بحسب النشاط والجنس، والأموال المتولدة، وتفاصيل مختلف أنشطة التنمية المجتمعية التي تحظى بالمساندة. وسيجري صون قاعدة بيانات أساسية عن كل مستفيد بحسب المنطقة/المنظمة غير الحكومية ومقارنتها بالمعلومات المجموعة.

التدابير الأمنية

٧٣- تسود أوضاع أمنية طبيعية في جاكرتا، وسورابايا، وسيمارانغ. على أن الوضع الأمني في مناطق مثل نوسا تنغيرا تيمور، ومالوكو، وآشيه، وكاليمانتان ما يزال يتحول من وضع طبيعي إلى خطر للغاية نتيجة أعمال العنف السياسي والإثني الجارية هناك. وقد أشارت التقارير الأخيرة إلى تكرر وقوع عمليات العنف والقتل الجماعي للسكان، وتهديد الموظفين الإنسانيين. وفي العديد من الحوادث أجلت المنظمات غير الحكومية موظفيها إلى مواقع جديدة بغرض تحسين وضعهم الأمني. وستخضع الزيارات إلى المواقع غير الآمنة وتعيين موظفي **البرنامج** فيها إلى التوجيهات الأمنية للأمم المتحدة التي سترصد وتحدث بانتظام.

استراتيجية إنهاء المعونة

٧٤- من المعتزم تقديم مساعدات **البرنامج** لمدة ١٨ شهرا. ومن المنتظر أن يكون الوضع الاقتصادي بحلول نهاية هذه الفترة قد تحسن، بحيث تزداد فرص العمل ويتيسر الحصول على الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك فإن من المتوقع أن تكون الحكومة، نتيجة تطبيق سياستها واستراتيجيتها الجديدة للأمن الغذائي، أفضل استعدادا لمساعدة فقراء الحضر الذين لا

يغطيهم البرنامج الحكومي لشبكة الأمان الاجتماعية في الوقت الراهن. وينتظر أيضا أن يعزز المشروع من الاعتماد الذاتي وينهض بقدرات المجتمعات المحلية عبر توليفة من أنشطة التنمية المجتمعية والأنشطة الموسعة المدرة للدخل.

٧٥- ومن المأمول أن تكون مشكلات النازحين قصيرة الأجل وأن تسوى عبر تغييرات في الوضع الاقتصادي – الاجتماعي. وسيتضاءل دور **البرنامج** التنسيقي/الاستشاري في المساعدات الغذائية الإنسانية مع التقدم الاقتصادي وتخفيض المساعدات الإنسانية. وستشكل أنشطة شبكة الأمان جزءا من سياسة الحكومة في ميدان الأمن الغذائي التي ستمول من مواردها الذاتية.

الآلية الاحترازية

٧٦- وضعت الوزارة المحورية بالفعل ترتيبات إدارية مع الوكالة الوطنية للتخطيط الإنمائي لتمديد فترة التمويل في ظل عملية الطوارئ حتى يونيو/حزيران ٢٠٠٠ وضمان مساهمة الحكومة في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ضمن الميزانية المقبلة التي تبدأ في أبريل/نيسان ٢٠٠٠. ويعني ذلك، أنه في ظل أسوأ التصورات، فإن عملية سوق الرعاية الاجتماعية قد تستمر في إطار عملية الطوارئ الراهنة حتى نهاية يونيو/حزيران ٢٠٠٠ وأن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش قد تبدأ في يوليو/تموز ٢٠٠٠.

٧٧- وفي حال ازدياد أعداد النازحين بصورة مفاجئة، فإن الأرز المتوافر لعملية سوق الرعاية الاجتماعية يمكن أن يستخدم، كما يمكن اقتراح عملية طوارئ جديدة لتغطية الاحتياجات المتصاعدة للنازحين. على أنه في حال حدوث انخفاض في عدد النازحين فإنه سيعاد تخصيص الأرز والأغذية المخلوطة على حد سواء للأنشطة الأخرى لمساندة توسيع تلك الأنشطة التي تعود بالفائدة على النساء في المقام الأول.

٧٨- وسيكفل توفير **البرنامج** للأموال اللازمة للنقل الداخلي، والتخزين، والمناولة بغرض المساعدة في إطار عملية النازحين، تسليم الأرز إلى المنظمات غير الحكومية لتوزيعه الفوري على المجموعات السكانية النازحة.

اعتبارات التمايز بين الجنسين

٧٩- تشكل الأنشطة التي تعود بالنفع على النساء عنصرا أساسيا في مساعدات **البرنامج** المقترحة؛ وستشكل المرأة نسبة ٩٠ في المائة تقريبا من متلقي أرز **البرنامج** في المناطق الحضرية. وسيحمل كل المستفيدين بطاقات الحصص الغذائية. وستوجه الأموال المخصصة للتنمية الاجتماعية على نحو يعود بالفائدة على النساء. وستوزع الأغذية المخلوطة على الأطفال بين ٦ أشهر و٢٤ شهرا من العمر ممن يعانون من سوء التغذية ويعتبرون معرضين للخطر. وستنصب التوعية التغذوية بشكل خاص على أمهات الأطفال المصابين بسوء التغذية، علما بأن الإحصاءات الراهنة تشير إلى أن نسبة الإناث في صفوف الأطفال سيئي التغذية أو المعرضين للخطر تصل إلى نحو ٦٠ في المائة. وسيتلقى النازحون من الذكور والإناث على حد سواء الحصص الغذائية. وفي ضوء التصور المعروض أعلاه فإن النساء والأطفال سيشكلون نسبة تقرب من ٧٥ في المائة من المستفيدين. وستولي سياسة الأمن الغذائي اهتماما خاصا لدور المرأة في الأمن الغذائي الأسري.

٨٠- وعلى مستوى المجتمعات المحلية فستتولى لجان تشارك فيها النساء بنسبة ٧٥ في المائة مسؤولية تحديد الأنشطة لمساعدات **البرنامج** ولمساندة تنفيذ المشروع. وتتولى المديرات وغيرهن من الموظفات تسيير أمور المنظمات غير الحكومية التي ستتعاون مع **البرنامج**. وسيواصل **البرنامج** دعم أنشطة تدريب موظفي المنظمات غير الحكومية ولجان المعونة الغذائية، مع التركيز على قضايا التمايز بين الجنسين والقيادة (ولاسيما لعضوات لجان المعونة الغذائية)، في ظل توجيه خبير متفرغ لقضايا التمايز. وسيتم جمع البيانات المفصلة بحسب الجنس عن المستفيدين وتخصيص الموارد. وستدرج التفاصيل في خطابات التفاهم بين **البرنامج** والمنظمات غير الحكومية لضمان التزام **البرنامج** الشامل تجاه المرأة.

الميزانية المقترحة والمتطلبات من المدخلات

الاحتياجات من المعونة الغذائية

٨١- ويستعرض الجدول التالي احتياجات المشروع من السلع:

النشاط	الأرز* (طن)	الأغذية المخلوطة (طن)
عملية سوق الرعاية الاجتماعية	١٢٦ ٠٠٠	٥ ٤٠٠
النازحون	٣٧ ٥٠٠	١ ٩٥٠
المجموع	**١٦٣ ٥٠٠**	**٧ ٣٥٠**

* ويمكن الاستعاضة عن الأرز بالقمح للمبادلات المحلية على أساس "لا خسارة ولا ربح".

الموظفون

٨٢- سيوفر **البرنامج** خدمات موظفين دوليين مقيمين، وموظفين وطنيين، وخبراء استشاريين زائرين لمساعدة وإرشاد الحكومة والوكالات المنفذة على المستوى المركزي في جاكرتا وفي المقاطعات فيما يتصل بتخطيط العملية، وتنفيذها، وإدارتها الشاملة. وستغطى كل تكاليف موظفي **البرنامج** وتكاليف الدعم الأخرى في عملية إندونيسيا في ظل تكاليف الدعم المباشر. وترد تفاصيل الاحتياجات من الموظفين كجزء من تكاليف الدعم المباشر في الملحق الثاني.

المدخلات غير الغذائية

٨٣- سيتم توفير السلع غير الغذائية اللازمة للمشروع من الجهات المانحة الثنائية ووكالات الأمم المتحدة في إطار ترتيبات اقتسام التكاليف.

المساعدة التقنية

٨٤- خصصت اعتمادات ميزانية كافية لدعم المساعدة التقنية اللازمة لمساندة العملية بغية تحقيق الأهداف المنشودة للمشروع.

اعتمادات الطوارئ

٨٥- هناك اعتمادات في الميزانية لمواجهة حالات الطوارئ مثل زيادة تكاليف الموظفين أو النفقات الأخرى.

توصية المديرة التنفيذية

٨٦- توصي المديرة التنفيذية بأن يجيز **المجلس التنفيذي** عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في حدود الميزانية المدرجة في الملاحق.

الملحق الأول

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (طن)	متوسط التكلفة للطن (دولار)	القيمة (دولار)
تكاليف البرنامج			
ألف. تكاليف الدعم المباشر			
السلع[1]			
– الأرز	١٦٣ ٥٠٠	٢٥٧,٥٢	٤٢ ١٠٥ ٠٠٠
– الأغذية المخلوطة	٧ ٣٥٠	٣٠٤,٠٨	٢ ٢٣٥ ٠٠٠
مجموع السلع	**١٧٠ ٨٥٠**		**٤٤ ٣٤٠ ٠٠٠**
النقل الخارجي		٥٣,١٥٢	٩ ٠٨١ ١٥٣
النقل الداخلي والتخزين والمناولة (يطبق فقط على ٣٩ ٤٥٠ طن)		١٤,٠	٥٥٢ ٣٠٠
التكاليف التشغيلية المباشرة الأخرى			١٣ ٠٠٠
مجموع التكاليف التشغيلية المباشرة			**٥٣ ٩٨٦ ٤٥٣**
باء. تكاليف الدعم المباشر (للاطلاع على التفاصيل انظر الملحق الثاني)			**٣ ٥٩٣ ٧٢٠**
جيم. تكاليف الدعم غير المباشر (٧,٨ في المائة من مجموع التكاليف المباشرة)			**٤ ٤٩١ ٢٥٣**
مجموع تكاليف البرنامج			**٦٢ ٠٧١ ٤٢٦**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية في البلد المستفيد.

الملحق الثاني

متطلبات الدعم المباشر (بالدولارات)	
تكاليف الموظفين	
الموظفون الدوليون	٢ ١٥١ ٦٨٣
الموظفون المهنيون الوطنيون	١١٤ ٠٠٠
الخبراء الاستشاريون الدوليون وذوو عقود الخدمة الخاصة	٨٨ ٤٦٠
الموظفون المحليون والمؤقتون	٤٣٩ ٥٠٠
ساعات العمل الإضافي	٢ ٧٠٠
المجموع الفرعي	**٢ ٧٩٦ ٣٤٣**
خدمات الدعم التقني والتدريب	
رصد وتقييم المشروع	٥٨ ١٩٥
المجموع الفرعي	**٥٨ ١٩٥**
السفر وبدل الإعاشة اليومي	
الأسفار الخارجية	٢٢ ٢٢٢
السفر الشامل	٢٦ ٥٧٠
الأسفار الداخلية	١٤٨ ١٦٠
المجموع الفرعي	**٢١٢ ٩٥٢**
النفقات المكتبية	
الإيجارات	٢٣٥ ٤٤٠
المرافق	٥ ٤٠٠
الاتصالات	١٠٠ ٨٠٠
الصحف والدوريات	٤ ٥٠٠
الإمدادات المكتبية	٣٤ ٢٤٠
إصلاح المعدات وصيانتها	١٢ ٠٠٠
الضيافة	٢ ٥٠٠
الرسوم المصرفية	٤ ٥٠٠
المجموع الفرعي	**٣٩٩ ٣٨٠**
عمليات المركبات	
الوقود والصيانة	٤٢ ٤٠٠
المجموع الفرعي	**٤٢ ٤٠٠**
المعدات	
معدات الاتصالات	٢ ٠٠٠
أجهزة الحاسوب	٣ ٠٠٠
الأثاث والمعدات	٢ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٧ ٠٠٠**
نفقات أخرى	
المناصرة	١٨ ٠٠٠
الأمن (مكتب الأمن الميداني)	٣٠ ٠٠٠
الأمن – الموظفون الدوليون	٢٤ ٤٥٠
شحن السلع إلى المكاتب الفرعية	٥ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٧٧ ٤٥٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٣ ٥٩٣ ٧٢٠**